

## المستشفيات مشكلة ام حل؟

المهندس سليمان هارون  
نقيب المستشفيات في لبنان

المستشفيات منهكة. فباستثناء عدد ضئيل منها لا يتجاوز الخمسة عشر، فإن الباقي يستمر بمعالجة الأمور التي تطرأ يومياً، عاجزاً عن وضع خطط استراتيجية للنهوض.

فالأزمة التي تعصف بالبلاد على جميع الصعد منذ أواخر سنة ٢٠١٩، وعدم مقدرة الحكام على معالجتها، اطاحا بجهود شعب بذلت على مدى عشرات السنين، وكانت قد وضعت لبنان بين الأمم المتقدمة.

ان أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الإيستشفائي حالياً هي:

١- خسارة امواله في المصارف والتي كانت مخصصة للإستثمار في المعدات الجديدة، وجلب الكفاءات البشرية على جميع المستويات.

٢- فقدان قيمة المستحقات القديمة بسبب تدهور سعر الليرة، وقد تم تسديدها بالليرة.

٣- تراجع دخل المستشفيات الى اقل من نصف عما كانت عليه لأسباب هي:

- أ- تدني نسبة اشغال الأسرة بما لا يقل عن ٤٠٪.
- ب- عدم مواكبة التعريفات الإيستشفائية لإرتفاع سعر الدولار بالنسبة للعملة الوطنية
- ج- ارتفاع حجم المصاريف حتى بالدولار، حيث ان كافة المستلزمات الطبيّة هي مستوردة، وأسعار المنشأ ترتفع تلقائياً حوالي اربعة بالمئة سنوياً بسبب التضخم.
- د- ارتفاع كلفة التصليحات بشكل كبير وغير مبرر.

هذه المشاكل كلها أكبر من ان تعالجها المستشفيات؛ فلقد تراكمت مع الإنهيار الإقتصادي، ولا يمكن معالجتها، إلا من خلال عودة الإقتصاد الى حالة سليمة ونهضة تطل كافة جوانبه.

أما عن تراجع تعريفات الجهات الضامنة فهي مشكلة قائمة بحد ذاتها؛ وقد ادخلت القطاع الإيستشفائي في حلقة مفرغة.

من المعروف ان هذه الجهات لا تملك الإمكانية المادية التي كانت لديها سنة ٢٠١٩ وما قبل. ونخص بالذكر الصندوق الوطني للإجتماعي الذي ليس فقط خسر امواله المحجوزة في المصارف، وانما ايضاً يعاني من عدم تسديد الدولة لموجباتها تجاهه، ومن تراجع في حصيلة الجبايات نتيجة انخفاض قيمة الأجور بشكل عام في جميع المؤسسات.

لقد انعكس هذا الواقع سلباً على المستفيدين من تقديمات الجهات الضامنة، الذين اصبحوا مضطرين الى تسديد جزء كبير من تكاليف الإيستشفاء من جيبيهم الخاص، وبالتالي، فهناك انطباع بان المستشفيات عوّضت عن خسائرها بواسطة هذه الفروقات التي يدفعها المريض. ولكن هذا الإنطباع خاطئ؛ اولاً، لأن عدد المرضى قد انخفض بشكل كبير كما سبق وذكرنا بسبب عدم قدرتهم على تسديد الفروقات، وثانياً، لأنه مع هذه الفروقات، فإن الفواتير انخفضت قيمتها الفعلية مقارنة بما كانت عليه سنة ٢٠١٩، واكبر دليل على ذلك هو ان شركات التأمين خفضت التعريفات التي كانت متفقة عليها مع المستشفيات بنسبة تتجاوز ال ٣٥٪.

لقد تمكن بعض الجهات الضامنة مؤخراً كتنوعية موظفي الدولة، والطبابة العسكرية، وقوى الأمن الداخلي من الإستحصال على بعض الأموال الإضافية التي مكنتها من رفع التعريفات الإيستشفائية وتسديد المستحقات القديمة. وهذا امر جيد. كما ان وزارة الصحة استحصلت على موازنة كبيرة لسنة ٢٠٢٤ مما سينعكس ايجاباً على المستشفيات والمرضى.

اما الضمان، فهو اولاً بحاجة الى ان تسدد له الدولة المستحقات المتوجبة له. اما التعويل على زيادة الواردات من المؤسسات الخاصة فهو سلاح ذو حدين.

فإن العديد من المؤسسات الخاصة ومنها المستشفيات عاجز عن تحمّل اعباء إضافية قد تؤدي بها الى الإغلاق. وبالتالي، يصبح ما يريحه الضمان من ناحية قابلاً لأن يخسره من ناحية أخرى.

ولذلك، فإن هذا الأمر بحاجة الى معالجة حكيمة حتى لا يؤدي الى نتائج عكسية.

في المحصلة النهائية، ان واقع القطاع الإيستشفائي الصعب بحاجة الى حلول يتفق عليها بين جميع الأفرقاء المعنيين.

فالجوء الى قرارات فوقية مبنية على قناعة ان المستشفيات تستطيع ان تتدبر احوالها في شتى الظروف هي قناعة خاطئة. فالمستشفيات هي في وضع حرج وبحاجة الى ما ينقذها من الأزمة التي تتخبط بها.